سنة الاول شرك استقلال وهو اثبات الهين مستقلين كشرك المجوس
بناء على ان فعل الخير يجب ان يكون له باعث يباين الباعث على فعل الشر
وان اثبتنا امتنع اجتماعهما في ذات واحدة فوجب تعدد الاله وسموا
فاعل الخير وهو النور يزدان وفاعل الشر وهو الظلمة اهرمن والحصر
الذهني ذهبوا اليه باطل اذ من الممكنات ما ليس خيرا ولا شرا ويلزمهم
عدم صدورها عن شخص واحد وافتقارها اليهم الى مخصص يخصص
كلا بما له من الممكنات بدلا عن الآخر فان قلت النور والظلمة عرضان
لا يقفان بسمع ولا بصر قلت صرح بأني بردي بانهم لا يريدون
المرئيين بل ذاتين يتصفان بهذين الاسمين والثاني لشرك التعطيل
وهو اعتقاد تركيب الاله من عدة امور كشرك النصارى حيث
زعموا ان المتوهم الوجود ويسمى عندهم بالاب وافتوهم العلم ويسمى
عندهم بالكلمة وافتوهم الحياة ويسمى عندهم بالاب اتحدت بناسوت
عيسى حتى كان الهاهو صلب بعد ذلك ان ادعوا ابا المنتزع عليه الصلاة
والسلام لما اكل من الشجرة وعصى امر ربه استحق العقوبة من ربه
لكن عقوبة المولى على ما هو عليه من عظم الجلال لمن ليس نظيرا له فيها
تقصر له فلما اتحدت الكلمة بعيسى ورجع بسببها لاهوتنا تكرم بنفسه
ويذلها للعقوبة بنيابة عن ابيه ادم عليهما الصلاة والسلام فلم
يكن في ايقاعه به تقصير الاله لمشاكلته اياه اذ هو اله مثله
فصلب وقتل انتهى وفساده على صفحات وجهه الثالث شرك
تقرب وهو عبادة غير الله ليقربه الى الله زلفى كشرك متقدمي
الجاهلية بناء على ان الملوك بلا واسطة مع تيسرها سوادب
فعبدوا الشمس والقمر والنجوم والاصنام والاوثان لذلك ومما
نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وليس سائلهم من خلقهم ليقولن
الله الرابع شرك تقليد وهو عبادة غير الله تعالى تبعا للغير
بلا دليل كشرك متاخري الجاهلية حيث قلد عليهم الهوى والحمق
بالتعصب للاباء والاجداد في متابعتهم على الباطل واسناد الملك
في العاجل والاجل والخامس شرك اسباب وهو اسناد التاثير
للاسباب العادية كشرك الفلاسفة والطبايعيين ومن تبعهم
على ذلك وسببه عمى البصيرة والاغترار بما ظهر للحس من اقتران
حادث بحادث ودوامه وجودا وعدما على يد مولانا الملك القادر
وتعالى كدوران طبخ الطعام مع تقريبه من النار مثلا وستر
العورة مع لبس الثوب مثلا والقطع مع حز السكين والشبع مع الاكل
والري مع الشرب وزرع الاكل مع الجوع وخوف ذلك مما لا ينحصر والعقل

بهذا

بهذا الدواء اعتبر غير احمق اعمى البصر والبصيرة فجرت عادته
انه مهما جاء الباب من ابواب الملك جعل في يده عند وقوفه بذلك
الباب ما يأكل او ما يشرب او ما يلبس او نحو ذلك مما يحتاج اليه
فصار الجميع وعمي البصر والبصيرة وعدم مشاهدة ان الملك جعل في
يده ما يحتاج اليه لا يشك ان ذلك الباب هو فاعل ذلك بطبعه
او بقوة فيه فامثال قلبه مجبها واكثر بلسانه الشاعليها
وانشد الفضا بايه يمدحها وينسى ذلك الملك وفضله وانواده
بالعطاء وصار ابيس له في قلبه كبير شوفع السادس شرك اعراض
وهو عدم اخلاص العمل لله تعالى وسببه ان بعضهم اخذ الكتاب
في سجن البربا فان قلت ما حكم هذه الانواع الستة وابهما
ينصرف اليه الاسم عند الاطلاق وقول المعتزلة يخلق العبد
افعاله الاختيارية يرجع الى ابيها قلت قال العارف السنوسي
حكم الاربعة الاول الكفر باجماع وحكم السادس المعصية من
غير كفر باجماع وحكم الخامس التفصيل فمن قال في الاسباب
العادية انها فاعلة مستقلة بالتاثير من طبائعها وخفاياتها
من غير جعل من الله كما هو مذهب كثير من القايلين بها فهو كفر
ابن دهاق وغيره الاجماع على كفره ومن قال انها حادثة
ولكنه اعتقد مع ذلك ان لها تاثيرها ليس من طبائعها ولا من
خفاياتها وانما هو بخلق الله تعالى فيها فهو مبتدع ضال فاسق وفي كفره خلاف ومن قال
منها ما هو كثير فهو مبتدع ضال فاسق وفي كفره خلاف ومن قال
بجد وثها وعدم تاثيرها فيها فان رئيها لا يطبعها ولا يقوة جعلت
فيها ولكنه مع ذلك اعتقد ملازمتها لها فان رئيها وانها لا يصح
فيها التخلف فهذا الاعتقاد يؤدي بصاحبه الى الكفر لانه يستلزم
انكار المعجزات وما اخبر به الانبيا من المغيبات كاحوال القبر
والاخرة اذ هو من باب خرق العوايد التي تخالفت فيها الاسباب
العادية عاينا رئيها ومن اعتقد حدوثها وعدم تاثيرها فيها
فان رئيها لا يطبعها ولا يقوة جعلت فيها وانما جعلها مولانا امارات
ودلايل على ما شاء من الحوادث من غير ملازمة عقلية بينها
وبين ما جعلت دليلا فهو مؤمن بحق وسني مصوف واما ما
ينصرف اليه اسم الشرك منها عند الاطلاق فهو اربعة الاول
على ما هو مشهور بين القوم بحيث لا يخفى على طالب فضلا عن
عالم واما قول المعتزلي بخلق العبد افعاله فقد نقل العارف
السنوسي عن شرح الارشاد لابن دهاق انه في معنى الشرك